الاقتصاد الدائري في الجزائر كتوجه استراتيجي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في ظل المتطلبات البيئية

Algeria's circular economy as a strategic direction for achieving economic objectives under environmental requirements

جبايلي شهرزاد [*]

[1] جامعة 20 أوت -سكيكدة- (الجزائر)، مخبر Ecofima، (c.djebaili@univ-skikda.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/07/01؛ تاريخ المراجعة: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/12/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر وتوضيح دوره في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بالاضافة إلى خلق فرص استثمارية جديدة من شأنها تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد وخلق مناصب للشغل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الدائري في الجزائر يرتكز بشكل أساسي على الرسكلة واعادة التدوير فقط دون الاهتمام بالجوانب الأخرى المؤسسة له، وهذا ما يعكس ضعف توجه المؤسسات الجزائرية نحو الاقتصاد الدائري وأن تحقيق ذلك يبقى مرهونا بتقليص العوائق والتحديات التي تعترض هذا التحول مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، الاقتصاد الخطي، التنمية المستدامة، إعادة التدوير.

Abstract: This study aims to analyse the reality of economic diversification in Algeria during the period 2000-2020 and to clarify the repercussions of development programs and policies on the real economic sectors of the national economy, as well as to show the extent of their ability to diversify the national income portfolio outside the oil sector and achieve a balance between the various economic sectors.

The results of the study showed that the Algerian economy is still almost entirely dependent on oil revenues, and that development programs have not shown their strength in achieving a clear impact in diversifying the national economy.

Keywords: Economic diversification, development programs, GDP, economic sectors.

* جبايلي شهرزاد.

I- تمهيد :

شهد العالم في الفترة الأخيرة تحولات عديدة في جميع الميادين، حيث بدا جليا التسابق نحو التطور والتنمية المتسارعة، أين ظهرت مشكلات خطيرة كان لها الوقع البارز على تفاقم المشاكل البيئية، في مقدمتها التلوث واستنزاف الموارد والطاقة، وهذا كان طبيعيا في ظل إهمال المناهج التنموية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، مما دفع لإيجاد نماذج اقتصادية بديلة صديقة للبيئة وأكثر توافقا مع الطبيعة ومن ثم أكثر استدامة.

كحل بديل ونتاجا لهذا السعي برز نموذج الاقتصاد الدائري المبني أساسا على خلق قيمة إيجابية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، والأهم أن هذا النمط الاقتصادي البديل الذي يهتم بتغيير كل أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، من خلال الاستخدام الكفء والرشيد للموارد، إعادة التدوير والتصنيع للمواد والمنتجات، التصميم البيئي والايكولوجيا الصناعية أصبح يشكل وسيلة للتنمية المستدامة، من شأنها توجيه الدول لتحقيق الأمثلية في استغلال الموارد المحدودة والحفاظ على الطاقة.

وعلى ضوء ما سبق تواجع الحكومة الجزائرية تحديا كبيرا يتمثل في وضع خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية تشمل الاستثمار في تدوير النفايات في وقت يرتفع فيه الرهان على الاقتصاد الدائري لخلق الثروة والوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والبيئية.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تبرز إشكالية هذا البحث في الصياغة التالية:

ماهو واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر وما هي أهم عوائقة ومتطلبات نجاحه؟

1.2. الفرضيات

كفرضية رئيسية يمكن القول أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائري للتحول نحول الاقتصاد الدائري إلا أن الانجازات تبقى دون المستوى المطلوب بالاضافة لإقتصار التجربة الجزائرية على مراكز الرسكلة واعادة التدوير فقط.

1.3. أهمية الدراسة

هذا البحث هو محاولة لإظهار أهمية الاقتصاد الدائري باعتباره من الحلول الناجعة التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال المحاور الأساسية التي تحقق هذا الهدف، وتتناسب مع الواقع المعاصر، في ظل التحديات الراهنة.

1.4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالاقتصاد الدائري وأهم مبادئه ومزاياه؛
- إبراز دور الاقتصاد الدائري في خلق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة؛
- استخلاص أهم السياسات والآليات المقترحة لتوفير مناخ ملائم لتفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر وماهي أهم التحديات التي تعيق نجاحه.

1.5. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه مناسب وطبيعة الموضوع، وهذا من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل نتائجها.

1.6. هيكل الدراسة :

قسمت الدراسة إلى قسمين كما يلي:

أولا: خلفية نظرية حول الاقتصاد الدائري ، خصص هذا الجزء لبيان أسباب الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، مفهومه، مبادئه ودوره في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة.

ثانيا: واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر معيقاته وسبل تفعيله : خصص لتحليل واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر وتبيان أهم العوائق التي تحول دون تبنيه وفي الأخير توضيح السبل الكفيلة بتعجيل التحول نحوه.

II- خلفية نظرية حول الاقتصاد الدائري

نظرا للإجماع العالمي على أهمية الاقتصاد الدائري، لما يحمله من إمكانات كبيرة، وفرص للنمو، ورفع لمستوى كفاءة استخدام الموارد، فقد دعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدول إلى إدخال المفهوم الدائري في اقتصادياتها، لا سيما أنه سيكون واحد اً من أكثر القضايا الاستراتيجية الفاعلة في السنوات المقبلة .

1.2. الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري

لقد اعتمد الاقتصاد العالمي لفترة طويلة على نظام خطي قائم على ما يسمى بقاعدة "من المهد إلى اللحد"، أي أن السلع المنتجة تتحول إلى نفايات بعد استهلاكها، وهذا ما يؤدي إلى تولد كميات هائلة من النفايات، و بالرغم من أن هذا النموذج حقق مستويات غير مسبوقة من النمو إلا أنه ألحق أضرارا جسيمة بالبيئة نتيجة الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية التي أصبحت غير قابلة للاستدامة، إذن فالعيب في هذا النهج الاقتصادي هو استنزاف الموارد الطبيعية وكذا إلحاق الضرر بالبيئة، فهناك ما يقارب 269000 طن من النفايات البلاستيكية تلوث المحيطات عبر العالم، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال 40% من طعامها إلى مكب النفايات، بالإضافة إلى التخلص من 145 مليون طن سنويا من النفايات الهامدة الناتجة عن أشغال البناء والهدم، ونتيجة لكل هذه الأضرار كان لزاما إيجاد حلول جذرية تساهم في حماية البيئة والمناخ والاقتصاد على حد السواء، ولعل من أبرز هذه الحلول نجد الاقتصاد الدائري.

2.2. مفهوم الاقتصاد الدائري

تعددت مفاهيم الاقتصاد الدائري ومنها ما يلي:

"هو نموذج اقتصادي عالمي للتقليل من استهلاك الموارد المحدودة، من خلال التركيز على التصميم الذكي للمواد والمنتجات والأنظمة، حيث يتم إحلال أنماط الحلقة المغلقة ـ التي تهدف لتحقيق التوازن بين التأثيرات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية محل الممارسات الصناعية القديمة "؛ (Paolo, Claudio, Andrea, Davide, & Sergio, 2020, p. 1663)

"هو بديل للنموذج الاقتصادي التقليدي، الخطي للإنتاج والاستهلاك القائم على "استخراج، صنع، استهلاك وتخلص" والذي يستند إلى توافر كميات كبيرة من المواد والمدخلات الرخيصة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات وينتج كميات ضخمة من النفايات، وبالمقارنة يحتفظ الاقتصاد الدائري دائما على النحو الأمثل بفائدة وقيمة المنتجات والمكونات والمواد(Council, 2016, p. 3) ."

وهذا يعني عملياً ما يلي(Council, 2016, p. 3) :

- منع توليد النفايات من خلال نماذج تجارية مبتكرة أو تحسين المفاهيم من أجل التفكيك والاستدامة؛
- تمديد عمر المنتج من خلال تحسين إعادة استخدامه أو إصلاحه أو تجديده؛
- تحسين تحويل المنتجات في نهاية العمر واسترداد الموارد.

وعلى ضوء التعريفان السابقان يمكن تعريف الاقتصاد الدائري على أنه: "نهج عملي جديد قائم على الاستخدام الكفء والمثالي للموارد الطبيعية ضمن حلقات دائرية مغلقة، يسعى لترسيخ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال الاستجابة للمسائل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بأساليب الإنتاج والاستهلاك الحالية."

3.2. مبادئ الاقتصاد الدائري:

يقوم الاقتصاد الدائري بشكل أساسي على ثلاثة مبادئ رئيسية والتي تتمثل في 3 Rs(التقليل، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير) والتي يمكن توضيحها على النحو التالي: (رمضان و زياني، 2022، صفحة 738)

1. التقليل: يهدف هذا المبدأ إلى تقليل استخدام المواد الأولية والطاقة مع الحد من إنتاج النفايات، من خلال تحسين ما يسمى بالكفاءة البيئية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية إلى أنماط مستدامة؛
2. إعادة الاستخدام: يشير هذا المبدأ إلى إعادة استخدام المنتجات أو المكونات مرة أخرى لنفس الهدف الذي أنتجت من أجله، وهي مهمة جدا من حيث الفوائد البيئية لأنها تتطلب مواد وطاقة أقل مقارنة مع المنتجات الجديدة؛
3. إعادة التدوير: يشير هذا المبدأ إلى أي عملية استرداد يتم من خلالها إعادة معالجة النفايات إلى منتجات أو مواد سواء للأغراض الأصلية أو لأغراض أخرى .

4.2. دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والأهداف الاقتصادية:

كل سنة يتضاعف الاستهلاك العالمي مقارنة مع ماتنتجه الأرض من موارد بسبب النمو الديموغرافي والاقتصادي، وبالتالي فإن التحدي الذي يجب مواجهته هو تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك، مع المحافظة قدر الامكان على الموارد، فتقرير البنك الدولي يرى أن كمية النفايات السنوية سيرتفع على المستوى العالمي من 2.01 مليار طن سنة 2016 إلى 3.4 مليار طن خلال السنوات الثلاثين المقبلة.

وعليه جاء الاقتصاد الدائري للحفاظ على قيمة المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة، حيث يتم تقليل استخدام الموارد إلى الحد الأدنى، وكذلك الاحتفاظ بالموارد داخل الاقتصاد، وعندما يصل أحد المنتجات إلى نهاية عمره، بعدما تم استخدامه مرارا وتكراراً لإنشاء قيمة إضافية، يوجه لإعادة التدوير والمواد الناتجة عن هذه العملية تدخل مرة أخرى في سلاسل الانتاج مشكلة بذلك مايسمى بالحلقة المغلقة، وبهذا ينمو الاقتصاد في ظروف أقل عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية، ناهيك عن أن دمج سمات الاقتصاد الدائري يؤدي إلى دفع عجلة التقدم في علوم المواد، ويؤدي إلى تطوير مكونات أعلى جودة وأكثر متانة .

وبناءً علي ما سبق يسهم الاقتصاد الدائري في الحد من تأثير البصمة البيئية، من خلال الحد من تدهور البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة غير المتجددة، التقليل من حجم النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، تقليل نسبة تلوث الهواء، ووضع حلول لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، وبذلك يعد الاقتصاد الدائري إحدى الآليات والاستراتيجيات الهادفة للموائمة بين تحقيق الازدهار الاقتصادي والمحافظة على البيئة كونه يعتمد على أساليب إنتاج صديقة للبيئة كما يشجع على الاستهلاك المستدام .

III- واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر معيقاته وسبل تفعيله :

يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا على دعم قطاع الرسكلة وإعادة التدوير للنفايات، هذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له، الأمر الذي يطرح تحدي جديد للسلطات الجزائرية حول كيفية تبني مبادئ وركائز الاقتصاد الدائري باعتباره منظومة سوسيو-اقتصادية متكاملة ذات آثار جد إيجابية على البيئة والتنمية المستدامة.

1.3. واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر:

أ. تركيبة النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر

شكل (01): نسب النفايات المنزلية وماشابهها المنتجة في الجزائر لسنة 2019/2018

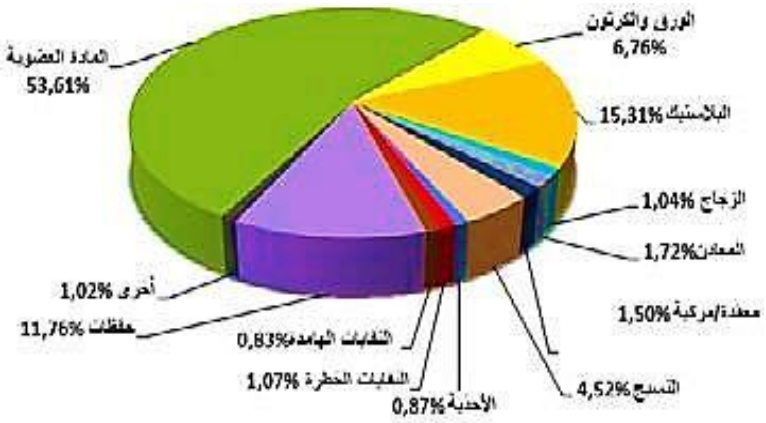

المصدر: الوكالة الوطنية للنفايات، 2021.

من خلال الشكل نلاحظ أن العنصر العضوي ذو النسبة الأعلى للنفايات المنزلية وما شابهها، حيث يمثل ٪53.61 والذي يعد من أكثر الأنواع إهمالا في الجزائر بالرغم من القيمة الاقتصادية الكبرى التي يدرها ، يليه البلاستيك الذي يمثل ٪15.31، والورق / الكرتون بنسبة ٪6.76 ، كما مثلت الحفاظات رقما مهما بنسبة 11.76% وهو الأمر الذي يستدعي ايجاد طرق مناسبة لتثمين هذا النوع من النفايات.

ب. القيمة الاقتصادية لإعادة تدويرالنفايات المنزلية وماشابهها في الجزائر

نسبة تثمين النفايات المنزلية في الجزائر لم يتجاوز 9.83%، وهذه النسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالإنتاج السنوي الذي قارب 13 مليون طن سنة 2018 والذي يتوقع أن يتجاوز 20 مليون طن بحلول 2035، والجدول التالي يوضح الطاقة السنوية لاسترجاع وتدوير النفايات المنزلية وما شابهها والقيمة الاقتصادية لهذه العملية التي في الحقيقة لاتزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري في الجزائر، كما أن التدوير على المستوى الوطني يرتكز بنسبة كبيرة على الورق والبلاستيك كما يلي:

جدول (01): كمية النفايات المنتجة والمثمنة في الجزائر والقيمة الاقتصادية لها خلال سنة 2021

نوع النفايات	الكمية المنتجة (طن)	الكمية المثمنة (طن)	نسبة التثمين %	القيمة الاقتصادية (مليار دينار)
المعادن الحديدية	160645	160645	100	12.6
المعادن غير الحديدية	39266	39266	100	16.6
البلاستيكية	2000000	304321	15	43.2
الورق والكرتون	900000	108396	12	67
الخشب	110565	89558	81	2.9
الزجاج	233680	72441	31	0.3

المصدر: الوكالة الوطنية للنفايات 2021

على الصعيد الوطني، تعد المعادن الحديدية أهم شعبة قابلة للتثمين مقارنة بالأنواع الأخرى حيث بلغت نسبة التثمين 100% وكمية التثمين خلال 2020 حوالي 199911 طن. وهذا يشمل المعادن الحديدية وغير الحديدية، حيث يتم انتاج كميات كبيرة في العديد من القطاعات، ولا سيما في البناء والأشغال العمومية، وقدرت القيمة الاقتصادية لعملية التثمين بـ 29.2 مليار دينار خلال نفس السنة.

أما بالنسبة للورق والكرتون والبلاستيك فكانت القيمة الاقتصادية لهذه العملية هي الأعلى بقيمة تقدر بـ 67 مليار دينار و43.2 مليار دينار على التوالي . فيما احتل تثمين الزجاج ذيل الترتيب بقيمة اقتصادية قدرها 0.3 مليار دينار.

ت. الفوائد البيئية من إعادة التدوير في الجزائر

يشكل الحفاظ على البيئة الهدف الجوهري للاقتصاد الدائري، كونه يهدف للحد من النفايات وتقليل الغازات الدفيئة المنبعثة، والجدول الموالي يظهر كمية الغازات الدفيئة الممكن تجنبها في حال تبني الاقتصاد الدائري.

الجدول (02): كمية الغازات الدفيئة الممكن تجنبها من خلال الإقتصاد الدائري في الجزائر 2014-2035

الغاز الحيوي المنتج	2014	2035	متوسط طن مكافئ CO_2/السنة
الغاز الحيوي الناتج من الجزء الجاف	93830	16687	13260
الغازات المنبعثة من انتاج النفايات الرطبة	12562	18843	15702
انبعاثات الغاز الحيوي جراء عمليات نقل النفايات	2785	2785	2785
الغازات المنبعثة من النفايات المنزلية وما شابهها المدفونة في مراكز الطمر التقني	47420	47420	47420
المجموع			79821

المصدر: حبيب ، حنيش، 2021، ص15.

يتضح من الجدول الأرقام المهولة لكميات الغازات الدفيئة التي مصدرها النفايات ، حيث شكلت الغازات المنبعثة من النفايات في مراكز الطمر أعلى قيمة متوسطة بـ 47420 طن مكافئ من CO2 في السنة، وهذا راجع إلى أن أغلب النفايات لا تثمن وتوجه مباشرة إلى مراكز الطمر، فيما تراوحت كمية الغازات المنبعثة من الأنواع الأخرى مابين 2785 و 15702 طن مكافئ من CO2 في السنة، وهي كميات ضخمة يمكن تلافيها أو تجنب الجزء الأكبر منها من خلال التوجه نحو الاقتصاد الدائري كونه الحل الأنجع للمحافظة على البيئة ويعتبر من النماذج الاقتصادية التي تقوم على مبادئ الاستدامة.

2.3. العراقيل التي تحول دون تحول الجزائر إلى الاقتصاد الدائري :

قامت الجزائر بالعديد من المشاريع في إطار تدوير النفايات مثل برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات بالشراكة مع بلجيكا من أجل تعزيز ودعم الجماعات المحلية لغرض ترقية إدارة النفايات إضافة إلى تجربة الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية التي أطلقت في جوان 2016 من طرف الوكالة

الوطنية للنفايات بالتعاون مع مؤسسة اكستر ويضم 1602 مسكن وكذلك اتفاقية الشراكة مع الوكالة الوطنية للنفايات ومجموعه المدارس العليا للحراش ومؤسسة تونيك من أجل استرجاع الورق وتوجيه النفايات الخاصة إلى الجهات المختصة، وكذا الصالون الدولي ريفاد بطبعاته الأولى والثانية، الثالثة والرابعة، إلا أن الركائز الأساسية التي تحفز الاندماج في الاقتصاد الدائري تبقى مرهونة بجملة من الصعوبات والعراقيل نذكر منها:

1. بعد مراكز الرسكلة عن بعض الولايات يزيد من تكلفة النقل وهو ما يؤدي للتخلي عن الاسترجاع لارتفاع التكاليف؛
2. غياب الفرز الانتقائي من المصدر ولعله أهم مشكل فالمواطن الجزائري لم يصل بعد إلى ثقافة فرز النفايات حسب مصدرها، وهو مايصعب عملية الاسترجاع ويتلف بعض المواد كالورق والكرتون؛
3. نقص مراكز التثمين والردم التقني التي لا تغطي سوى 54% من مجموع النفايات على المستوى الوطني؛
4. صعوبات في الحصول على رخصة التشغيل؛
5. نقص اليد العاملة المؤهلة ونقص في البنية التحتية؛
6. نقص التمويل والدعم.

IV- الآليات المقترحة لتفعيل الاقتصاد الدائري :

من أجل إنجاح عملية التحول نحو الاقتصاد الدائري، وتحقيق الاستدامة، يتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تتحمل مسؤولياتها، وتسهم بمستويات مختلفة في صنع هذا التحول.

والتحول نحو اقتصاد دائري يتطلب تحولا على مستوى المنظومة ككل: المحلية، والوطنية، والدولية، ولا يمكن لأي حكومة، أو منظمة، أو مؤسسة واحدة أن تنجز هذا التغيير وحدها، كما أن على أصحاب المصلحة في القطاعين: العام والخاص العمل معاً، من أجل رؤية دائرية مشتركة، وتحويل نظم وأنماط الإنتاج، التصنيع والاستهلاك، من خلال عملية تجريبية مشتركة ومستمرة، من التعلم، والتكيف، ويمكن أن نحدد ثلاث جهات رئيسة لها الدور الأكبر في عملية التحول، هي(ضياء محمد أحمد و علي سيد، 2021، صفحة 350) :

1. دور الحكومات:

يُقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأكبر، حيث إن عليها أن تمثل دورا مركزياً، من خلال إجراء التغييرات اللازمة في تشريعاتها، وسياساتها، فضلا عن استثمار أموالها العامة، للمساعدة في التمويل والدعم، أوهم الإجراءات المطلوبة في هذا الصدد:

- تخفيض الضرائب في هذا المجال؛
- إصدار التشريعات والقوانين لتساعد في عملية التحول؛
- استخدام الحوافز الاقتصادية سواء لمنظمات الأعمال أو المستهلكين؛
- الدعم الحكومي من خلال منح المساعدات المالية والقروض الميسرة لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات تمويلية؛
- عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الضخمة، كمشاريع البنى التحتية التي تساعد في عملية التحول، ومشاريع استخدام الطاقة النظيفة.

2. دور قطاع الأعمال(المنتجين):

إن التطبيق الصحيح للاقتصاد الدائري من شأنه مساعدة الشركات على استفادة أكثر من مصادر الطاقة، والموارد الأولية الأخرى التي تستخدمها، وبالتالي توظيف هذه القيمة المضافة في سبيل تحسين فاعلية خدماتها، وتشجيع سلوكيات الاستدامة في المجتمعات التي تعمل فيها.

3. دور المستهلك:

يُعد المستهلك اليوم أكثر وعياً، وهو معني بالمشاكل البيئية أكثر من أي وقت مضى، لذا لابد عليه من تغيير سلوكه الشرائي وجعله سلوكا مستداما.

V- الخلاصة:

ختاما وتكاملا مع ما تقدم، يتضح أن الاقتصاد الدائري الذي يقوم على إعادة تدوير النفايات وإدماجها في العملية الإنتاجية وتعظيم الاستفادة منها مع المحافظة على البيئة وخلق طاقات متجددة أحد دعائم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الاعتماد على الطاقات غير المتجددة، فلا بد على الجزائر التوجه إلى هذا النوع من الاستثمارات في خلق الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة وقد خلصت الدراسة لجملة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

النتائج :

- الباعث الرئيس على تطبيق الاقتصاد الدائري يتمثل في أن الاقتصاد التقليدي يستنزف الاحتياطات من الخامات، ويولد ضغطاً على الموارد الطبيعية المحدودة، ويؤدي إلى إنتاج كم ضخم من المخلفات، ويهدر الموارد الطبيعة؛
- يمثل الاقتصاد الدائري مدخلا مهما لتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية احتياجات الأجيال المعاصرة من الموارد الطبيعية، والحفاظ علي حقوق الأجيال المستقبلية، والإسهام في حماية البيئة، والحد من استنزاف مصادر الطاقة غير المتجددة.
- غياب شبه تام للثقافة في مجال إعادة التدوير سواء لدى الأفراد أو المؤسسات فلابد أن نصل مستقبلا الى رسكلة كل ما نستهلكه ليصبح التدوير قطاعا اقتصاديا منتجا للثروة؛
- إقتصار التجربة الجزائري في مجال الاقتصاد الدائري على قطاع الرسكلة وإعادة التدوير.

التوصيات:

- كخطوة أولى يجب تحسين خدمات التجميع، فالخدمة الحالية ليست في نفس مستوى الجودة في كل مكان. بعض المناطق نظيفة ، وفي مناطق أخرى)خاصة في ضواحي المدن وفي المناطق الريفية(لا يزال الإغراق البري يمثل مشكلة. يمكن حل ذلك عن طريق تقييم نظام التجميع وتطبيق حلول بسيطة ، مثل إدخال محطات النقل. يمكن للمكاتب الاستشارية الهولندية توفير المعرفة اللازمة،خاصة في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية يمكن للحاويات شبه الترابية في المنطقة أن تحسن من جمع النفايات المختلفة ونظافة الشوارع؛
- تشجيع الابتكار في مجال الاقتصاد الدائري وتوسيع الانتقال المنظم نحو قواعده؛
- تطوير استراتيجية متكاملة اتجاه إعادة تدوير المخلفات ويجب أن تتم بتبنيها كصناعة جديدة، وتشجيع الشركات الخاصة نحو توطين هذه الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المستثمر الأجنبي لتطويرها؛
- ضرورة إصدار قوانين وتشريعات حكومية؛ لتشجيع القطاع الخاص على العمل بالأساليب المستدامة؛
- لا يعد الاقتصاد الدائري ترفًا فكريًا، بقدر ما هو ضرورة حتمية، ووسيلة فاعلة لتحقيق المزيد من الربحية، والقوة الاقتصادية، والتضامن في عالم يتجه نحواستنفاذ الموارد؛
- التشجيع على عقد الشراكات، ودخول الاستثمارات الأجنبية، لما لها من منافع كبيرة في دعم التطور، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، والإسهام في تقليل البطالة، وتوفير التمويل المالي اللازم.

- الإحالات والمراجع :

1. Council, N. Z. (2016, Juillet). Conseil national zéro déchet Guide pratique de l'économie circulaire. Consulté le 02 16, 2022, sur https://www.quebeccirculaire.org/data/sources/users/4/circulareconomybusinesstoolkitv2fr.pdf
2. Henning, W. (2017). Key Challenges for Transformations Towards a Circular Economy – The Status Quo in Germany. International Journal of Waste Resources, 07(01).
3. Rosa Paolo ، Sassanelli Claudio ،Urbinati Andrea ، Chiaroni Davide ، و Terzi Sergio .(2020) .Assessing relations between Circular Economy and Industry 4.0: a systematic literature review .International Journal of Production Research.1687-1662 الصفحات ، (06)58 ،
4. إيمان رمضان، و خولة زياني. (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في إرساء مبادئ الاقتصاد الدائري–دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية–. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11(1).
5. حسن ضياء محمد أحمد، و اسماعيل علي سيد. (2021). الاقتصاد الدائري كآلية لإدارة النفايات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإمارات العربية –الأطر التنظيرية والتطبيقية–. مجلة عجمان للدراسات والبحوث، 20(01).

6. رحاب الإسلام تومي، وسليمان شيبوط. (2021). متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق تنمية بيئية مستدامة. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 04(01).

7. الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر 2021.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

جبايلي شهرزاد (2024)، **الاقتصاد الدائري في الجزائر كتوجه استراتيجي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في ظل المتطلبات البيئية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 13-20.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).